

سياسة الاستثمار





تهدف هذه السياسة إلى استثمار أموال الجمعية، وتحقيق الاستفادة المالية لها، حسب ما ورد في الخطة الإستراتيجية للجمعية، عبر مجموعة من الآليات:

١. يقوم مجلس الإدارة بعمل خطة لاستثمار أموال الجمعية، واقتراح مجالاته، وإقرارها من الجمعية العمومية.
٢. تختص الجمعية العمومية العادية بالتصرف في أي من أصول الجمعية بالشراء أو البيع وتفويض مجلس الإدارة في إتمام ذلك.
٣. تقوم الجمعية العمومية بتفويض مجلس الإدارة في استثمار الفائض من أموال الجمعية أو إقامة المشروعات الاستثمارية.
٤. ألا يزيد المبلغ المخصص للاستثمار عن نصف رأس مال الجمعية وقت بدء الاستثمار.
٥. تستثمر الجمعية إيراداتها في مجالات مرجحة للكسب تضمن لها الحصول على مورد ثابت أو أن تعيد توظيف الفائض في المشروعات الإنتاجية والخدمية.
٦. تعمل الجمعية ما أمكن على تخصيص 25% من إيرادات الاستثمار الحالية لاستثمارات جديدة من أجل تنمية رأس المال وتحقيق الاستفادة المالية بشرط ألا يؤثر ذلك على برامج وأنشطة الجمعية.
٧. يجوز للجمعية بعد موافقة الجمعية العمومية - أو تفويض مجلس الإدارة بذلك- الاقتراض من البنوك المرخص لها بالعمل في المملكة العربية السعودية لأجل الاستثمار في أصول عقارية ورهن العقار للمقرض ضمانا لسداد القرض لحين الوفاء بالقرض من ريع العقار أو ما يتوفر للجمعية من موارد مالية أخرى.
٨. إعداد خطة للاستثمار ومجالات الاستثمار ضمن الموازنة التقديرية بداية كل عام ميلادي واعتمادها من الجمعية العمومية أو تفويض مجلس الإدارة بذلك.
٩. أن يكون قيمة العائد السنوي للاستثمار مجزي وموافق عليه من أصحاب الصلاحية.





١٠. إعداد دراسة جدوى للمشاريع الاستثمارية للجمعية ويمكن الاستعانة بأصحاب الخبرة من المؤسسات

الفنية والمكاتب الاستشارية المتخصصة.

١١. يتم دراسة جميع العروض الاستثمارية عن طريق لجنة الاستثمار وترفع التوصية لمجلس الإدارة

لاتخاذ القرار بالموافقة أو الرفض بناء على تصويت المجلس.

١٢. المتابعة الدورية لجميع استثمارات وأصول الجمعية من أجل الوقوف على حالات الصيانة ومتابعة

الإيرادات.

١٣. تنشر الجمعية قرارات الاستثمار أو التملك الصادرة من الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة في

منصاتها الإلكترونية أو موقعها الإلكتروني.

١٤. عند تنفيذ المشاريع الاستثمارية يتم مراعاة إعداد خطة متابعة للتأكد من حسن تنفيذ المشروع،

والتحقق من مدى التزام فريق العمل بأداء أدوارهم ومهامهم ومعالجة المخاطر التي قد يتعرض لها

المشروع أثناء تنفيذه.

اعتماد مجلس الإدارة

تم اعتماد هذه السياسة بجمعية البر الخيرية بمحافظة المذنب

باجتماع مجلس الإدارة (١٣) بتاريخ ١١ / ٦ / ٢٠١٢ م

